



"في مقتبل العمر"

تقاعس قطر عن التحقيق في حالات وفاة العمال الأجانب والتعويض عنها
وتفادي حدوثها



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.



صورة الغلاف: أقارب وقرويون يحملون نعش بلقيسون مندل خاتوي في قرية بلهي، منطقة سابتاري في نيبال. بلقيسون عمل في شركة في قطر لمدة تقل عن شهر، وتوفي أثناء نومه.
© Niranjana Shrestha/AP/Shutterstock

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2021
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجترار في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2021

الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 22/4614/2021
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org



منظمة العفو
الدولية

قائمة المحتويات

6	0.1 الأخطار التي تهدد صحة العمال وحياتهم
7	0.2 حالات وفاة لا تفسر لها – التقاعس عن التحقيق والمصادقة
8	0.3 التقاعس عن إتاحة سبل الانتصاف
9	0.4 توصيات رئيسية
10	2. النتائج والتوصيات
10	2.1. النتائج
11	2.2. التوصيات

1. ملخص تنفيذي

"لم أستطع تصديق الخبر ... كنت قد تحدثت إليه قبل بضع ساعات".

سومي أكثر زوجة محمد سمعان ميا البالغ من العمر 34 عاماً الذي توفي فجأة بعد أن عمل طوال اليوم في العراء في درجة حرارة بلغت 38 درجة مئوية.

منذ أن منح الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) قطر استضافة بطولة كأس العالم لعام 2022 عام 2010، صدرت مزاعم متكررة بأن العمال الأجانب يموتون بأعداد كبيرة أثناء العمل في المشروعات الضخمة للبنية التحتية؛ وذلك نتيجة مناخ البلاد الشديد الحرارة، وأوضاع العمل المسيئة. وفي أعقاب أربع سنوات من إصلاحات العمل المهمة التي كانت في دائرة الضوء، وهدفت إلى تفكيك نظام الكفالة الاستغلالي في قطر، ومع بقاء أكثر من سنة واحدة بقليل على إقامة بطولة كأس العالم، تظل سلامة العمال في قطر قضية تتسم بأهمية بالغة، وموضع جدل مستمر.

على مدى العقد الماضي، توفي آلاف العمال الأجانب، بشكل مفاجئ وغير متوقع، في قطر؛ على الرغم من احتيازم الفحوصات الطبية الإلزامية قبل السفر إلى البلاد. ومع ذلك، على الرغم من الأدلة الواضحة على أن الإجهاد الحراري قد شكل مخاطر صحية كبيرة للعمال، ومن إشارة إحدى الدراسات الخاضعة لمراجعة إلى أنه كان من الممكن إنقاذ مئات الأرواح من خلال تدابير الحماية الكافية، إلا أنه لا يزال من الصعب للغاية معرفة عدد الأشخاص الذين توفوا نتيجة لظروف عملهم. وهذا لأن السلطات القطرية، في معظم الحالات، لا تحقق في السبب الكامن وراء وفاتهم. وبدلاً من ذلك، يذكر في شهادات الوفاة عادةً أن الوفاة لـ "أسباب طبيعية" أو "سكتة قلبية" - أوصاف لا معنى لها تقريباً في إثبات الوفيات - وبالتالي لا يتم وصل الوفاة بظروف عملهم. ونتيجة لذلك، تُحرم الأسر المكلمة من فرصة معرفة ما حدث لأحبائهم. وما هو مهم في سياق يعتمد فيه الكثيرون على التحويلات المالية، فإن ذلك يحرمهم من فرصة تلقي تعويضات من أصحاب العمل أو السلطات القطرية.

لقد صدقت قطر على كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع ذلك يبين هذا التقرير أن الإخفاقات المزمته لقطر في تفادي حدوث حالات وفاة العمال الأجانب والتحقيق فيها والتعويض عنها تعد انتهاكات للحق في الحياة وللحق في أوضاع عمل وبيئة صحية. وفي حين أن تشريعاً جديداً حول الحماية من الحرارة صدر في مايو/أيار 2021 سيقدم حماية أفضل للعمال، إلا أن الخبراء أبلغوا منظمة العفو الدولية أنه لا يزال إلى حد كبير دون المطلوب لتوفير درجة كافية من الحماية لصحة العمال وحياتهم. وعلى النقيض من ذلك، لم تفعل قطر شيئاً يُذكر حتى الآن لتحسين عمليات التحقيق في وفيات العمال الأجانب والمصادقة عليها والتعويض عنها.

ويتناول هذا التقرير بالتفصيل حالات وفاة ستة من هؤلاء العمال الأجانب: أربعة عمال بناء، وحارس أمن، وسائق شاحنة. وهي تسلط الضوء على المأساة الشخصية لهؤلاء ولأسرهم في وطنهم في بنغلاديش أو نيبال، فضلاً عن إخفاقات قطر المتعلقة بوفاتهم. كما ترمز إلى مأساة كثيرين جداً غيرهم ممن ذهبوا إلى قطر لتأمين مستقبل أفضل لأسرهم، لكنهم عادوا في نعوش، وتظل حالات وفاتهم بلا تفسير.

كان أربعة من الرجال في سن الـ 34 عندما توفوا. فقد عُثر على **محمد كاوشر خان** - وهو محصص في موقع بناء - من جانب زملائه في العمل ميتاً في سريرته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. وكان متزوجاً ولديه ابن عمره سبع سنوات. وكان **يام بهادور رنا** حارس أمن في المطار - وهي وظيفة تنطوي على الجلوس ساعات طويلة تحت أشعة الشمس. لقد توفي فجأة في العمل في 22 فبراير/شباط

2020. وكان متزوجاً ولديه طفلان. وسقط **محمد سمعان ميا (سمعان)** - وهو عامل بناء - أرضاً وتوفي في 29 أبريل/نيسان 2020 في نهاية مناوبة عمل طويلة في درجات حرارة وصلت إلى 38 درجة مئوية. وكان هو أيضاً متزوجاً ولديه طفلان. كما توفي **تل بهادور غارتي** أثناء النوم في ليلة 28 مايو/أيار 2020 عقب عمله في العراء قرابة 10 ساعات في درجات حرارة وصلت لغاية 39 درجة مئوية.

وكان عمر **سجان ميا** لا يتجاوز الثانية والثلاثين عندما وجده زملاؤه في العمل لا يستجيب لهم في سريره، وذلك في صبيحة 24 سبتمبر/أيلول 2020. وكان يعمل في تركيب الأنابيب وصيانتها في مشروع في الصحراء ويعمل في درجات حرارة تجاوزت 40 درجة مئوية في الأيام الأربعة التي سبقت وفاته. وكان **منجور خا باتن** في سن الأربعين ويعمل بين 12 و13 ساعة يومياً كسائق شاحنة. وكان تكييف الهواء في مقصورته معطلاً. وقد انهار في مكان سكنه في 9 فبراير/شباط 2021، وتوفي قبل وصول سيارة الإسعاف. وكان متزوجاً ولديه أربعة أطفال.

وفي حين أن الوقت الذي انقضى يعني أنه قد يصعب الآن إثبات ما إذا كنت كل حالة وفاة لهؤلاء نتيجة مباشرة لأوضاع عملهم، إلا أنهم كانوا جميعهم يتعرّضون بصورة منتظمة لدرجات حرارة خطيرة في العمل، وفي كل حالة تقاعست قطر عن التحقيق في حالات وفاتهم أو إتاحة الفرصة لأسرهم للحصول على تعويض.

لقد كان التأثير العاطفي والاقتصادي في العائلات مدمراً.

وقالت بهومييسارا زوجة يام بهادور رنا "لقد تحطم كل شيء الآن"، و"باتت الحياة أشبه بمرآة مكسورة". وأبلغت منظمة العفو الدولية أنها منذ أن أصبحت أرملة اضطرت هي وطفلاها إلى أن يعيشوا بمبلغ 2000 روبية نيبالية (حوالي 16 دولاراً أمريكياً) في الشهر تقدمها لهم الحكومة النيبالية.

وقالت بيانا - زوجة تل بهادور غارتي - "لقد بكيت مرات عديدة تأثراً. فمن الصعب عليّ جداً أن أكون وحيدة... لقد أحرق زوجي. وأشعر كما لو أنني احترق في الزيت".

استخدمت أسرة سمعان ميا - الذي دفع ما يزيد على 7000 دولار أمريكي كرسوم استقدام للحصول على تأشيرة عمل في قطر - المساعدة المالية الوحيدة التي تتلقاها من السلطات البنغالية لتسديد دين سمعان المتعلق برسوم الاستقدام.

وفي عملية إجراء البحوث المتعلقة بالتقرير، استشارت منظمة العفو الدولية تسعة من كبار الخبراء في علم الأمراض، والقلب، والصحة العامة، والسلامة المهنية لتحليل مقارنة فطر في منع حدوث الوفيات والتحقيق فيها والمصادقة عليها، واستفادت من مجموعة من الدراسات المنشورة التي تركز على تأثير الإجهاد الناجم عن الحرارة في العمال، بما في ذلك في قطر. وإضافة إلى توثيق حالات الرجال الستة التي سلط الضوء عليها أنفاً، تحدثت منظمة العفو الدولية إلى العائلات، وحللت شهادات وفاة اثني عشر رجلاً آخرين توفوا في قطر. وأخيراً، طلبت منظمة العفو الدولية معلومات من الحكومة القطرية واللجنة العليا للمشاريع والإرث (اللجنة العليا) - وهي الهيئة القطرية المسؤولة عن التخطيط للبنية التحتية لبطولة كأس العالم وتسليمها - ومن الدول المرسلة للعمالة، وأدرجت ردودهم في التقرير.



وصول العاملتين الأجنبيتين تيكا رام ثارو (يمين) وأنيل تشودري (يسار) مع تابوت أحمر يحتوي على جثة صديقهم بوديرام ثارو، 42 عامًا، إلى مطار كاتماندو الدولي، في نيبال، في 18 ديسمبر/كانون الأول 2013. وكان بوديرام قد ذهب إلى قطر في يونيو/حزيران 2012 كعامل أجنبي وتوفي في 8 ديسمبر/كانون الأول 2013 إنتر سكتة قلبية. © Narendra Shrestha / EPA / Shutterstock



1.1 الأخطار التي تهدد صحة العمال وحياتهم

يشمل واجب الدولة في حماية الحق في الحياة - علاوة على الواجبات المترتبة عليها لضمان أوضاع عمل وبيئة صحية - اعتماد قوانين أو تدابير أخرى لحماية حياة الناس من تهديدات يمكن توقعها على نحو معقول. ومن المخاطر الأكثر توثيقاً والتي يمكن توقعها التي تهدد حياة العمال وصحتهم في قطر تعرضهم لدرجة قصوى من الحرارة والرطوبة.

وبين عام 2007 ومايو/أيار 2021، كان الإجراء الرئيسي المعمول به في قطر لمحاولة التقليل من حدة هذه المخاطر هو توجيه يحظر العمل في العراء بين الساعة 11 صباحاً والواحدة بعد الظهر في أشهر الصيف بين 15 يونيو/حزيران و31 أغسطس/آب. وقد صدرت تحذيرات متكررة حول الخطر الجدي على الصحة العامة الذي تمثل في تعرّض عمال البناء الأجانب في قطر للحرارة، وعدم كفاية التدابير المتخذة في البلاد للتقليل من خطورتها:

- في عام 2005 حذّر ثلاثة أطباء يعملون في وحدة العناية المركزة في مستشفى حمد من أخطار الإصابة بضربة حرارة، وحدّدوا توصيات للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي تهدد صحة العمال.
- في عام 2017، كررت منظمة هيومن رايتس ووتش بواحث القلق هذه وقدمت توصية بأن تُصدر قطر تشريعاً يقتضي بأن تشمل كافة شهادات الوفاة إشارة إلى سبب الوفاة الدقيق طبياً.
- في يونيو/حزيران 2019، نشرت مجلة كاردولوجي Cardiology العلمية دراسة ذكرت أن "نسبة كبيرة" من حالات وفاة العمال الأجانب النيباليين في قطر تُعزى إلى "إصابة خطيرة بضربة حرارة"، وأنه كان بالإمكان تفادي حدوث عدد يصل إلى 200 من أصل الـ 571 حالة وفاة بمرض القلب والأوعية [للعمال الأجانب النيباليين] خلال الأعوام بين 2009 و2017 لو طبقت تدابير فعالة للحماية من الحرارة في إطار برامج محلية للصحة والسلامة المهنية".
- في أكتوبر/تشرين الأول 2019، استعانت صحيفة ذي غارديان باختصاصيين في بيانات المناخ لتقييم المخاطر التي يتعرض لها عمال البناء وغيرهم من العاملين في العراء جراء الحرارة والرطوبة، وخلصت إلى أنه ليس آمناً العمل خلال فترات طويلة من السنة غير مشمولة بالحظر المتعلق بساعات العمل في الصيف الذي كان نافذاً في ذلك الوقت.
- في أكتوبر/تشرين الأول 2019، ألقت دراسة واسعة أجريت بتكليف من السلطات القطرية الضوء على حقيقة أن العمال الذين عُرض عليهم الحد الأدنى القانوني من إجراءات الحماية فقط بموجب التشريعات القطرية - مثل التوجيه الصادر عام 2007 لتحديد ساعات العمل في الصيف - كانوا معرضين بدرجة أكبر بكثير لخطر الإصابة بضربة حرارة من العمال الذين كانوا يعملون في تشييد ملعب كرة القدم المخصص لبطولة كأس العالم، والذين استفادوا من أشكال أعلى من الحماية.

وفي مايو/أيار 2021، أصدرت السلطات القطرية تشريعاً جديداً مهماً بشأن الحماية من الحرارة مع سلسلة من التدابير تضمنت تمديد القيد المفروض على ساعات العمل في الصيف، وفرض حد لدرجة الحرارة تُحظر عند تخطيه كل الأعمال، ومنح العمال الحق في "التحديد الذاتي لوتيرة العمل" بأخذ فترات راحة عند الحاجة إليها. وفي يونيو/حزيران، أغلقت السلطات القطرية مؤقتاً 232 موقع عمل لإنفاذ الأنظمة الجديدة. وفي حين أن هذا التشريع سيقدم قدراً أكبر من إجراءات الحماية للعمال، إلا أن كبار الخبراء في حقل الصحة البيئية والإجهاد الناجم عن الحرارة أبلغوا منظمة العفو الدولية أن ثمة حاجة لفعل أكثر من ذلك بكثير.

وكما نوه أحد هؤلاء الخبراء فإن التشريع هو "تحسُّن يُقصر كثيراً عما هو ضروري لحماية العمال الذين يتعرضون لحالات الإجهاد الناجم عن الحرارة بكافة أنواعها". وإضافة إلى تحسين مستوى الإنفاذ شددوا بصفة خاصة على الصعوبة التي يواجهها العمال في "التحديد الذاتي لوتيرة العمل" نظراً للعلاقات التي تنعدم فيها المساواة إلى حد كبير بين صاحب العمل والعامل في قطر. وأوصوا بوجوب تحديد أوقات الاستراحة من خلال استخدام مبادئ توجيهية معترف بها لتعديل الأنشطة تحدد أوقات الراحة استناداً إلى الظروف المناخية طبيعة العمل المنفَّذ.

1.2 حالات وفاة لا تفسر لها – التقاعس عن التحقيق والمصادقة

النص الفرعي – في حين أن هناك توثيقاً جيداً للخطر الذي يشكله التعرض للحرارة والرطوبة الشديتين على صحة العمال وحياتهم، فإن المعرفة الدقيقة لهوية ويعزى ذلك إلى عدد الأشخاص الذين توفوا لأسباب تتعلق بالعمل هي أكثر صعوبة بكثير. بسبب تقاعس قطر المستمر في الوفاء بالواجبات المترتبة عليها في مجال حقوق الإنسان التي تتمثل باحترام الحق في الحياة من خلال إجراء تحقيقات ومصادقات وافية لآلاف الوفيات في صفوف العمال الأجانب.

كانت البيانات حول حالات وفاة العمال الأجانب في قطر وظلت حتى الآونة الأخيرة نادرة، إلا أن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر تُصدر الآن أرقاماً تبيّن أن ما مجموعه 15,021 شخصاً غير قطري – من كافة الأعمار، والمهن، والأسباب – قد توفوا في قطر في السنوات العشر الماضية. بيد أن الطريقة التي جُمعت فيها هذه الأرقام لا تتيح التوصل إلا إلى خلاصات عامة وأولية جداً.

وعلى وجه الخصوص فإن انعدام التحقيقات المجدية في حالات وفاة العمال الأجانب يجعل البيانات المتعلقة بسبب الوفاة غير جديرة بالثقة، وإن الطريقة التي يُصنّف بها عدد ملموس من حالات الوفاة بوصفها ناتجة عن 'أمراض القلب والأوعية' في الإحصائيات الرسمية – لاسيما منذ عام 2016 – ربما تطمس عدداً مرتفعاً من حالات الوفاة التي لا يُقدّم – في الحقيقة – تفسير لها. على سبيل المثال، إن نسبة حالات الوفاة في صفوف الرجال غير القطريين الذين هم في سن العمل المصنفة إما نتيجة أمراض القلب والأوعية أو 'لأسباب مجهولة' أعلى على نحو ملموس من نسبة حالات الوفاة الرجال القطريين الذين هم من الفئة العمرية نفسها ويجب إجراء تحقيقات أعمق في ذلك الأمر.

كما أن العدد المرتفع لحالات الوفاة التي يبدو أن لا تفسير لها يتضح أيضاً من الأرقام التي حصلت عليها صحيفة ذي غارديان التي بينت أن نسبة 69% من حالات وفاة العمال الوافدين من الهند ونيبال وبنغلاديش بين عامي 2008 و2019 نُسبت إلى "أسباب طبيعية" أو 'سكتة قلبية'، ولم تتضمن أي معلومات حول الأسباب الكامنة للوفاة. وبالمثل عزت سجلات الحكومة البنغلاديشية – التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية – نسبة 71% من حالات وفاة المواطنين البنغاليين في قطر من نوفمبر/تشرين الثاني 2016 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2020 إلى 'أسباب طبيعية'، في حين أن تقريراً صادراً عام 2020 عن وزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي في نيبال وجد أن نسبة 55% من حالات وفاة النيباليين في قطر بين عامي 2008 و2019 كانت ناتجة عن "سكتة قلبية" أو "أسباب طبيعية"، برغم حقيقة أن الخبراء الذين استشارتهم منظمة العفو الدولية قالوا إنه في نظام صحي مزود بموارد كافية ينبغي أن يكون ممكناً تحديد سبب الوفاة في كل الحالات ما عدا نسبة 1-2% منها.

وتتضح مشكلات مشابهة حتى بالنسبة لمشروعات بطولة كأس العالم التي تشرف عليها اللجنة العليا للمشاركة والإرث (اللجنة العليا) والتي تخضع لمعايير سلامة أعلى وعمليات أكثر صرامة. فمن أصل حالات الوفاة الـ 33 المسجلة في تقارير رعاية العمال السنوية الخمسة التي تصدرها اللجنة العليا، لم تتضمن 18 حالة أي إشارة إلى سبب كامن للوفاة، واستخدمت بدلاً من ذلك عبارات مثل "أسباب طبيعية"، أو "سكتة قلبية"، أو "فشل حاد في جهاز التنفس". واشتملت 10 من هذه الحالات على رجال في العشرينيات أو الثلاثينيات.

وعلى نحو مماثل لم تقدم شهادات الوفاة في 15 حالة من أصل 18، اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، أي معلومات حول الأسباب الكامنة لحالات الوفاة، وعزّت سبب الوفاة إلى "فشل قلبي تنفسي حاد عائد لأسباب طبيعية"، و"فشل قلبي حاد عائد لأسباب طبيعية"، و"فشل قلبي غير محدد"، و"فشل تنفسي حاد عائد لأسباب طبيعية".

أبلغ الدكتور ديفيد بيلي – وهو أخصائي بارز في علم الأمراض وعضو في مجموعة العمل التابعة لمنظمة الصحة العالمية المعنية بالمصادقة على الوفاة – منظمة العفو الدولية إن:

"هذه عبارات يجب عدم إدراجها في شهادة وفاة بدون وصف آخر يوضح السبب الكامن، وبالأساس يموت كل شخص بسبب فشل تنفسي أو قلبي في نهاية المطاف، وتفقد العبارات معناها بدون تقديم تفسير لسبب ذلك؛ فعبارة "أسباب طبيعية" ليست تفسيراً كافياً".

وبموجب المعايير الدولية فإن قطر ملزمة بالتحقيق في حالات وفاة العمال الأجانب والتحديد الصحيح لأسبابها من أجل وضع إجراءات فعالة لحماية حياة العمال الأجانب الآخرين في أراضيها. ويمكن أن تتضمن التحقيقات مقابلات مع عائلة المتوفى وأصدقائه وزملائه، وعمليات تشريح لفظية (شفوية)¹، وعمليات تشريح غير جراحية، أو جراحية كاملة، أو مزيجاً من هذه الطرائق. وبحسب الخبراء الذين استشارتهم منظمة العفو الدولية فحتى الانكفاء باستخدام عمليات تشريح شفوية يستطيع خفض عدد حالات الوفاة التي لا تفسير لها إلى مجرد 10-15% ويخفّض أكثر استخدام الطرائق الأخرى. ولدى عدد من الدول ممارسات راسخة جيداً يمكن أن تستفيد منها قطر، ومنظمة الصحة العالمية في طور وضع مجموعة من المعايير الدولية.

لقد استمرت قطر في تجاهل التوصيات المتكررة للخبراء في هذا الشأن. وفي الحقيقة يُجرى عدد قليل جداً من عمليات التشريح – هذا إذا أُجريت أصلاً – لتحديد الأسباب الدقيقة لوفاة العمال الأجانب، فيما تبدو الأشكال الأخرى لفحص الجثة بعد الوفاة نادرة. وقد سألت منظمة العفو الدولية السلطات عن عدد التحقيقات التي أُجريت في حالات وفاة العمال الأجانب منذ عام 2010. فلم تقدم السلطات هذه البيانات. وبدلاً من ذلك عدّدت العقبات التي واجهتها، ومن ضمنها الاعتراضات الثقافية لبعض الأسر على إجراء عمليات التشريح. بيد أن أيّاً من الأسر التي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معها لم تُسأل عما إذا كانت ترغب في إجراء تشريح للجثة لتحديد سبب الوفاة. وعلى أي حال فإن التقدم المحقق في علم الأمراض يعني أن عمليات التشريح الجراحية غالباً ما تكون غير ضرورية لتحديد سبب الوفاة.

1.3 التقاعس عن إتاحة سبل الانتصاف

بوصف قطر دولة طرفاً في مجموعة واسعة من المعاهدات الدولية، لا يترتب عليها فحسب واجب ضمان الاحترام التام والحماية والإحقاق الكاملين لحقوق الناس، بل أيضاً تقديم سبل انتصاف عندما تُنتهك هذه الحقوق. كما أن عدداً من اتفاقيات منظمة العمل الدولية – التي لم تُصدّق عليها قطر – تُحدّد أيضاً الواجبات المترتبة على الدول في تقديم تعويض للأسر التي توفي أباؤها لأسباب تتعلق بالعمل. وقد أوصت منظمة العمل الدولية بأن يشمل ذلك "الأمراض الناجمة عن التعرض لدرجات الحرارة القصوى".

وفي حين أن قانون العمل القطري يعطي بالفعل أسر العمال المتوفين الحق في الحصول على تعويض في حالة وفاة أحد أفراد الأسرة "بسبب العمل"، إلا أن قائمة الأمراض المهنية فيه لا تشمل حالات الوفاة التي تنتج عن الإجهاد الحراري. والأهم من كل ذلك، فإن عدم فتح تحقيقات مجدية في أسباب وفيات العديد من العمال يعني عدم إجراء أي ربط محتمل بأوضاع العمل – لاسيما في الحالات التي قد يكون فيها التعرض للإجهاد الحراري عاملاً في حدوث الوفاة. وفي الواقع، لم يتلق أي من أفراد أسر العمال الأجانب الذين أُجريت مقابلات معهم في سياق هذا البحث أي تعويض من قطر. ونتيجة لذلك، واجهوا مأساة مضاعفة بفقدان أحبائهم ومواجهة عدم أمان مالي شديد.

¹ هو طريقة لجمع المعلومات حول أعراض وملابس وفاة الشخص لتحديد سبب وفاته. ويتم الحصول على المعلومات الصحية ووصف الأحداث قبل الوفاة من المحادثات أو المقابلات مع شخص أو أشخاص على دراية بالشخص المتوفي، وتحليلها من قبل المتخصصين الصحيين أو خوارزميات الحاسوب لتحديد سبب أو أسباب الوفاة المحتملة.

1.4 توصيات رئيسية

في ضوء النتائج التي توصل إليها هذا التقرير تدعو منظمة العفو الدولية السلطات القطرية إلى:

- تعزيز القرار الوزاري الصادر سنة 2021 بشأن الإجهاد الحراري لضمان إلزام أصحاب العمل بإعطاء العمال الذين يعملون في العراء فترات راحة ذات مدة مناسبة في أماكن مبرّدة ومظللة عندما يكون هناك خطر مهني بالتعرض للإجهاد الحراري، ويجب أن تضع أوقات الاستراحة الإلزامية في الحسبان المخاطر للإجهاد الحراري البيئي مقرونة بالطبيعة المتعبة للعمل الذي يجري القيام به.
 - إنشاء فريق تخصصي من المفتشين والأطباء الشرعيين الذين لديهم خبرة في التحقيق في الوفيات والمصادقة عليها، لضمان التحقيق في كافة الوفيات في صفوف المواطنين وغير المواطنين في قطر والمصادقة عليها وفق أفضل الممارسات الدولية.
 - تقديم تعويض لأسرة أي عامل يُتوفى عقب تعرضه لدرجات حرارة مرتفعة أثناء العمل، ما لم يتم تحديد سبب مستقل للوفاة. وإضافة "الأمراض التي يسببها التعرض لدرجات الحرارة القصوى" إلى قائمة قطر للأمراض المهنية.
 - التكاليف بإجراء تحقيق مستقل وشامل وشفاف في أسباب الوفيات السابقة للعمال الأجانب وإنشاء آلية لتقديم تعويض واف لأسر جميع العمال الأجانب المتوفين الذين قد تكون أوضاع عملهم ساهمت في حدوث وفاتهم.
- كذلك تدعو منظمة العفو الدولية الفيفا واتحادات كرة القدم الوطنية المشاركة في بطولة كأس العالم لعام 2022 إلى مطالبة السلطات القطرية علناً بتنفيذ هذه التوصيات.

2. النتائج والتوصيات

"كان ممكناً تفادي عدد من حالات الوفاة يصل إلى 200 من أصل الوفيات الـ 571 بأمراض القلب والأوعية [للعمال الأجانب النيباليين] خلال الأعوام ما بين 2009 و2017 لو طبقت إجراءات حماية فعالة من الحرارة...".

نتائج البحوث التي نُشرت في مجلة كارديولوجي، في يونيو/حزيران 2019.

2.1. النتائج

يقدم هذا التقرير أدلة واضحة على تقاعس قطر المزمّن عن تفادي حالات وفاة العمال الأجانب والتحقق فيها والتعويض عنها، ويضع آلاف الوفيات التي لا تفسير لها في صفوف العمال الأجانب طيلة العقد الماضي في سياق مقلق جداً. وفي حين أنه ليس ممكناً القول على وجه الدقة كم هو عدد الوفيات بين العمال الأجانب على مدى السنوات العشر الماضية التي لها صلة بالعمل، فإن الأدلة تشير إلى أن التقاعس عن حماية العمال من مناخ قطر الشديد القسوة – مقترناً بعوامل أخرى مثل العمل الشاق وساعات العمل المفرطة – ربما يكون قد أدى إلى حدوث مئات الوفيات بين العمال في هذه الفترة. ونظراً لعدد التقارير العلمية والأكاديمية والإعلامية المتعلقة بهذه القضية، فإن هذه الوفيات كان يمكن توقعها، وفي حالات عديدة كان يمكن تفادي حدوثها. وبناءً على ذلك، فقد تقاعست قطر عن حماية العنصر المهم الأساسي للحق في الحياة.

تتسم الإصلاحات الأخيرة التي أُجريت في مايو/أيار 2021 – في إطار برنامج إصلاحات أوسع أعدته الحكومة القطرية – بالأهمية وسوف تقدم للعمال قدراً أكبر من الحماية من الحرارة إذا ما تُقدت بالكامل. لكن الأنظمة الجديدة ستظل غير كافية ما لم تصدر تشريعات أخرى، بما في ذلك للتفويض بفترات استراحة تتناسب مع الأحوال المناخية، وطبيعة العمل المنفذ.

لكن لم يتمّ إلا القليل حتى الآن بشأن تحسين إجراءات التحقيق والمصادقة والتعويض المزرية لحالات وفاة العمال الأجانب، ما يعني أن حدوث حالات الوفاة مستمر دون تفسير، وتُترك العائلات المفجوعة في ضائقة مالية شديدة، وبدون معرفة لماذا توفي أربابها. وبذلك تُقصر قطر في التقيد بالبعد الإجرائي للحق في الحياة – الحاجة للتحقيق في الحالات المحتملة للحرمان غير المشروع من الحياة. ويشير المعدل المفرط في الارتفاع للوفيات التي لا تفسير لها – وهي حالات وفاة يتم المصادقة عليها من دون توثيق أي سبب كامن لها – إلى إخفاقات متتالية فيما يتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة والمصادقة عليها. وتعني هذه الإخفاقات أن قطر تُخل أيضاً بواجبها في تقديم سبيل انتصاف فعال لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وأخيراً، فإن البيانات المتعلقة بالوفيات التي تصدرها قطر ليست ذات جودة كافية لتقديم تقييم دقيق لعدد الوفيات في صفوف العمال الأجانب المرتبطة بأوضاع عملهم، أو لتمكين خبراء الصحة العامة من اقتراح حلول محددة.

2.2. التوصيات

لمعالجة هذه الإخفاقات الخطيرة في استجابة قطر لاحتياجات العمال الأجانب على صعيد الصحة والسلامة، تقدم منظمة العفو الدولية التوصيات الآتية:

إلى حكومة قطر:

التحقيق والتصنيف

- إنشاء وحدة خاصة من عدة إدارات حكومية تشمل وزارات العمل، والصحة، والعدل لتتولى التحقيق، وحيث يقتضي الأمر، المقاضاة على انتهاكات أنظمة الصحة والسلامة في قطر.
- في حال وفاة عامل أجنبي - في أي موقع كان - يجب إبلاغ الوحدة الخاصة فوراً ومباشرة تحقيق شامل في سبب الوفاة. وينبغي أن تضم الوحدة الخاصة مفتشين متخصصين أو غيرهم من الخبراء المدربين على التحقيق في هكذا وفيات، والملمين بالعوامل الممكنة التي ربما تكون أسهمت في حدوث الوفاة، ومن ضمنها التعرض لدرجات حرارة بيئية مرتفعة.
- ينبغي أن تضم الوحدة الخاصة أيضاً فريقاً من الأطباء الشرعيين الذين لديهم خبرة في التحقيق في الوفيات والمصادقة عليها لضمان التحقيق في كافة حالات وفاة المواطنين والأجانب في قطر والمصادقة عليها، وفق أفضل الممارسات الدولية بشأن التحقيقات والمبادئ التوجيهية الدولية المتعارف عليها بشأن المصادقة على الوفاة.
- وضع إجراءات تشريح غير جراحية وشفوية وتقديم تدريب لجميع أفراد الجهاز الطبي المشاركين في عملية المصادقة على الوفيات لضمان معرفتهم بالقانون المتعلق بعمليات التشريح والظروف التي ينبغي أن يطلبوا فيها إجراء عمليات تشريح جراحية.
- إلى أن يتم ذلك، تقديم تدريب على المصادقة على الوفاة لجميع أفراد الجهاز الطبي المعنيين بالمصادقة على الوفيات، وضمان توقيع الأطباء الأكثر خبرة على كافة إشعارات الوفاة التي تصدرها المستشفيات بما يكفل تضمينها إشارة إلى أي سبب كامن للوفاة.
- طلب موافقة العمال الأجانب المستندة إلى المعرفة قبل مغادرتهم لأوطانهم الأم أو لدى وصولهم إلى قطر للقيام بإجراءات طبية تشمل عمليات التشريح، في حال وفاتهم، للسماح بفتح تحقيق سليم في سبب الوفاة، وبالتالي السماح بتقديم تعويض للأسر حيث ينطبق ذلك.

سبل الانتصاف

- تقديم تعويض لأسرة أي عامل يُتوفى عقب تعرضه لدرجات حرارة مرتفعة أثناء العمل، على غرار التعويضات التي تُقدّم في إطار الحوادث في مكان العمل، ما لم تُحدّد التحقيقات سبب مستقل للوفاة.
- التكاليف بإجراء تحقيق مستقل وشامل وشفاف في الحالات السابقة للعمال الأجانب الذين توفوا لأسباب مجهولة مثل "الأسباب الطبيعية"، أو "السكتة القلبية"، أو "الفشل التنفسي الحاد"، وفحص جميع العوامل المساهمة الممكنة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحرارة والرطوبة، وأوضاع العمل والمعيشة، وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والإصابة بمرض الكلى المزمن. وضع آلية لتقديم تعويض للأسر وفقاً لذلك، بافتراض أن وفاة العمال المعرضين للحرارة الشديدة كانت مرتبطة بالعمل، ما لم يكن هناك أدلة معاكسة لذلك.
- إضافة الأمراض الناجمة عن التعرض لدرجات الحرارة الشديدة إلى قائمة الأمراض المهنية الملحقة بقانون العمل القطري، وتحديث القائمة بالكامل لتعكس قائمة الأمراض المهنية لدى منظمة العمل الدولية التي نُقّحت عام 2010.
- تعديل المادة 110 من قانون العمل القطري (رقم 14 لسنة 2004) أو إصدار إرشادات تفسيرية لضمان ألا تُطبّق فقط على الحالات التي يموت فيها العمال أو يعانون من إصابة نتيجة الحوادث التي تقع في مكان العمل، ولكن أيضاً عندما يموت العمال أو يصابون بمشكلات صحية نتيجة لأمراض مهنية مثل ضربة الشمس الإجهادية ومرض الكلى المزمن.

"في مقتل العمر"
تقاعس قطر عن التحقيق في حالات وفاة العمال الأجانب والتعويض عنها وتقاضي حدوثها
منظمة العفو الدولية

البيانات

- تحسين جودة البيانات المتوفرة حول إحصائيات الوفيات المتعلقة بالمواطنين والأجانب في قطر من أجل تسهيل إجراء تحليل شامل لمشكلة الإجهاد الحراري، وتمكين الخبراء من اقتراح حلول تحمي بصورة وافية صحة العمال الأجانب وحياتهم. ويجب أن تكون البيانات مصنفة بالكامل بحسب العمر، نوع الجنس، والمهنة، والجنسية، وتاريخ الوفاة، والسبب الكامن وراء الوفاة لإتاحة المجال لإجراء مقارنة عبر فئات متعددة. ويجب تصنيف أسباب الوفاة عقب إجراء تحقيق شامل.

التدابير الوقائية

- تعزيز القرار الوزاري الصادر سنة 2021 بشأن الإجهاد الحراري بما يكفل وجوب أن يعطي أرباب العمل العمال الذين يعملون في العراء فترات استراحة ذات مدة مناسبة في أماكن مبردة ومظللة عندما ينشأ خطر مهني بحدوث إجهاد حراري، ويجب أن تضع أوقات الاستراحة الإلزامية في الحسبان مخاطر الإجهاد الحراري البيئية مقرونة بالطبيعة الإجهادية للعمل المنفذ.
- ضمان بأن يتبع أرباب العمل الإرشادات الصادرة عن وزارة الصحة العامة لتوفير أوضاع عمل آمنة لموظفيهم لاسيما أولئك الذين يعملون في العراء.
- تعزيز نظام التفتيش عبر زيادة طاقة إدارة تفتيش العمل كي تُطبق بفعالية التشريع الخاص بالإجهاد الحراري وتراقب التقيد به.
- النص على عقوبات جنائية على أصحاب الشركات ومديريها الذين يخالفون الأنظمة، بما في ذلك فرض غرامات مالية باهظة وعقوبات بالسجن على الانتهاكات الشنيعة.
- إحاطة العمال الأجانب علماً بتدابير السلامة والصحة المهنية المتوفرة بلغات يفهمونها لتمكينهم من التعرف على المخاطر والتقليل منها بصورة أفضل.
- ضمان ألا يواجه العمال الأجانب أي تداعيات بسبب عدم حضورهم إلى العمل نتيجة إصابتهم بمرض له علاقة بالإجهاد الحراري.

المعايير الدولية

- التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الفنية لمنظمة العمل الدولية ذات الصلة، لاسيما الاتفاقية بشأن السلامة والصحة المهنية (سي - 155) واتفاقية استحقاق إصابة العمل (سي - 121).

إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم:

- التكليف بإجراء مراجعة مستقلة لإجراءات التحقيق في الحوادث المتبعة لدى اللجنة العليا والتقارير التي تعدها حول كافة حالات الوفاة في المشروعات الخاضعة لمجال اختصاصها مع تركيز خاص على الوفيات الـ 35 التي صنفتها اللجنة العليا بأنها "لا تتعلق بالعمل". ويجب أن تؤدي المراجعة إلى إصدار تقرير علني مع نتائج وتوصيات يجب أن تتضمن - كحد أدنى - تقييماً لإجراءات التحقيق لدى اللجنة العليا والمدى الذي يصل فيه التعويض الذي دفعته لعائلات العمال إلى مستوى سبيل انتصاف فعال.

- دعوة السلطات القطرية علناً إلى:

- تعزيز القرار الوزاري الصادر سنة 2021 بشأن الإجهاد الحراري لكي يعكس بالكامل المخاطر التي يتعرض لها العمال الذين يعملون في العراء جراء مناخ قطر، ويضع في الحسبان الطبيعة الشاقة للعمل الذي يؤدي في قطاعات مثل البناء.

○ إجراء تحقيق مستقل وشامل وشفاف في جميع حالات وفاة العمال الأجانب وإنشاء آلية لتقديم تعويض كاف لأسر جميع العمال الأجانب المتوفين الذين ربما أسهمت أوضاع عملهم في وفاتهم.

○ إضافة "الأمراض التي يسببها التعرض لدرجات الحرارة الشديدة" إلى قائمة قطر للأمراض المهنية، وتقديم تعويض إلى أسرة أي عامل توفي عقب تعرضه لدرجات حرارة مرتفعة أثناء العمل، ما لم يُحدّد سبب مستقل للوفاة.

إلى اتحادات كرة القدم الوطنية التي تأمل المشاركة في بطولة كأس العالم التي ستقام في 2022 في قطر:

□ دعوة السلطات القطرية علناً إلى:

○ تعزيز القرار الوزاري الصادر سنة 2021 بشأن الإجهاد الحراري لكي يعكس بالكامل المخاطر التي يتعرض لها العمال الذين يعملون في العراء جراء مناخ قطر، ويضع في الحسبان الطبيعة المضنية للعمل الذي يؤدي في قطاعات مثل البناء.

○ إجراء تحقيق مستقل وشامل وشفاف في جميع حالات وفاة العمال الأجانب وإنشاء آلية لتقديم تعويض كاف لأسر جميع العمال الأجانب المتوفين الذين ربما أسهمت أوضاع عملهم في وفاتهم.

○ تقديم تعويض لأسرة أي عامل يُتوفى عقب تعرضه لدرجات حرارة مرتفعة أثناء العمل، ما لم يُحدّد سبب مستقل للوفاة وإضافة "الأمراض التي يسببها التعرض لدرجات الحرارة القصوى" إلى قائمة قطر للأمراض المهنية.

□ دعوة الفيفا علناً إلى التكليف بإجراء مراجعة مستقلة لإجراءات التحقيق في الحوادث المتبعة لدى اللجنة العليا والتقارير التي تعدها حول كافة حالات الوفاة في إطار المشروعات الخاضعة لمجال اختصاصها، مع تركيز خاص على الوفيات الـ 35 التي صنفتها اللجنة العليا بأنها "لا تتعلق بالعمل".

منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان عندما
يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

اتصل بنا

www.facebook.com/AmnestyArabic



AmnestyAR@



info@amnesty.org



mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500



"في مقتبل العمر"

تقاعس قطر عن التحقيق في حالات وفاة العمال الأجانب والتعويض عنها وتفاذي حدوثها

على مدى العقد الماضي، توفي آلاف العمال الأجانب الشباب، بشكل مفاجئ وغير متوقع، في قطر؛ على الرغم من اجتيازهم الفحوصات الطبية الإلزامية قبل السفر إلى البلاد. ومع ذلك، فقد تقاعست السلطات القطرية، حتى الآن، عن التحقيق على النحو الواجب في ملابس وفاتهم بحيث يمكن تحديد الأسباب الكامنة وراء هذه الوفيات، مما يحول دون إمكانية إجراء أي تقييم حول ما إذا كانت ذات صلة بظروف العمل. ونتيجة لذلك، حُرمت أسر العمال المكلمة من فرصة الحصول على أي تعويض من صاحب العمل أو من السلطات القطرية.

ويمكن أن يكون للظروف المناخية في قطر دور في عدد كبير من حالات الوفاة هذه، لا سيما في ضوء عدم وجود تدابير كافية للتخفيف من وطأتها. وفي حين أن التدابير المتخذة حديثاً ستوفر بعض الحماية للعمال، إلا أنها لا تصل بعد إلى الحد الكافي.

وإلى أن يتم ذلك، ستواصل قطر الإخفاق في حماية العنصر الجوهري الأساسي للحق في الحياة. وبتقاعسها عن التحقيق في حالات الوفاة هذه والمصادقة عليها، فإنها تنتهك أيضاً التزامها بتوفير سبل انتصاف فعالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.